

الموت في ضيافة آل سعود: وفاة 90 ألف حاج ومعتمر في 14 عاماً



عشية الذكرى الأولى لكارثة مـنـى، تنشر «الأخبار» قاعدة بيانات، مسرّبة، تعود في الأصل لوزارة الصحة السعودية، وقد حصلت عليها منذ أسابيع وكانت قيد التدقيق، وهي تشتمل على بيانات الحجّاج المتوفّين طوال السنوات الـ 14 الماضية، بمن فيهم ضحايا حادثتي مشعر منى ورافعة الحرم

خليل كوثراني، دعاء سويدان

يُعدّ الحج هذا العام (1437 هـ) الموسم الـ 1464 مـذ شـعـر المسلمين بـتـطـبـيقـ الفـريـضـةـ أـوـاـخـرـ حـيـاةـ النـبـيـ العـرـبـيـ. كذلك يُـعـدـ الحـجـ الـ 93 مـذ تـسـلـمـ آلـ سـعـودـ إـدـارـةـ تـلـكـ الـمـنـاسـكـ، حينـماـ أحـكـمـ مؤـسـسـ مـملـكتـهـ، عـبـدـ العـزـيزـ، سـيـطـرـتـهـ، بـالـسـيفـ، عـلـىـ «ـالـأـرـضـ الـمـقـدـسـةـ»ـ، مـنـقـلـبـاـ عـلـىـ عـهـودـهـ الـتـيـ قـطـعـهـاـ للـمـسـلـمـينـ عـامـةـ وـالـحـجـارـيـنـ خـاصـةــ.

موسم لا يشبه أيّاً مـمـاـ سـيـقـهـ، لـكـونـهـ يـأتـيـ فـيـ ظـلـ "ـأـعـمـالـ توـسـعـةـ"ـ "ـمـتـوـحـشـةـ"ـ يـشـهـدـهاـ الـحرـمانـ، انـعـكـسـتـ تـقـليـصـاـ قـيـاسـيـاـ لـعـدـدـ الـحـجـاجـ الـوـافـدـيـنـ مـنـ مـخـلـفـ بلدـانـ الـعـالـمـ، وـبـعـدـ إـحدـىـ كـبـرـياتـ الـفـوـاجـعـ فـيـ تـارـيخـ الـحـجـ (ـكـارـثـةـ مـنـىـ). وقد بـقـيـتـ فـصـولـ تـلـكـ الـمـأسـاةـ طـيـ"ـ الـكـتـمـانـ وـالـتـعـتـيمـ وـالـتـمـيـعـ بـفـعـلـ ماـ فـرضـتـهـ السـلـطـاتـ السـعـودـيـةـ عـلـىـ مـجـرـيـاتـهاـ وـنـتـائـجـهاـ. فـصـولـ يـمـيـطـ التـحـقـيقـ الـآـتـيـ اللـثـامـ عـنـ أـخـطـرـهـاـ، كـاـشـفـاـ وـثـيقـةـ رـسـمـيـةـ تـفـصـحـ سـوـءـ الإـدـارـةـ وـالـتـضـليلـ، لـاـ فـيـ موـسـمـ 1436 هـ فـحـسـبـ، بلـ عـلـىـ اـمـتدـادـ الـسـنـوـاتـ الـ14ـ المـاضـيـةـ.

في ردود الفعل، تجاوزت ارتادات أزمة مـنـى المـوـاقـفـ الغـاصـبـةـ منـ قـبـلـ عـوـاصـمـ الـعـالـمـ الإـسـلـامـيـ، وـبـلـغـتـ

حدّ مقاطعة الموسم الحالي. قرار أقدمت عليه إيران، المتضررُ الأكبر من الكارثة، وصاحبة السهم الأولي من الضحايا الذين بلغ عددهم، بحسب الإعلان الرسمي للسلطات السعودية، 769 قتيلاً و694 مصاباً. على الرغم من خوض الطرفين الإيراني وال سعودي جولتين تفاوضيتين، في نيسان وأيّار الماضيين، في محاولة للتوصّل إلى تسوية للأزمة، بدت السياسة أقوى. إذ إنَّ الرياض تذرّعت ببعض المطالب الإيرانية، التي كانت محقّقة أصلاً في مواسم الحجّ السابقة (كدعاء كُميل المنسوب إلى علي بن أبي طالب، والذي يقرأه المسلمون الشيعة في ليال بعينها، ومراسيم البراءة التي أطلقها الخميني، مؤسّس الجمهورية الإيرانية، والمتضمّنة رفع الحجّاج شعارات مضادّة لـ"الاستكبار العالمي")، لرفض الضمانات التأمينية لسلامة الحجّاج الإيرانيين. إثر ذلك، أعلنت إيران، رسميّاً، أنّها لن ترسل حجّاجها إلى مكة هذا العام، ملقية باللائمة على السعودية في تعطيل المناسك.

في دول إسلامية أخرى أيضاً، ظلّ "ملف" كارثة مـنـى مفتوحاً. صحيح أن "زوبعة" إعلان أرقام غير مؤكـدة وتنمية أهالي الضحايا بنتائج التحقيقات التي ستحريها السلطات السعودية انتهـت، إـلا أن علامات الشـك لا تزال، حتـى الآن، مرتبـمة حول تعاطـي حـوكـمات الدول المعنية مع الكارثـة. عام كامل مرـّ على حادـثـة مـنـى، لم تُجـرـي الـرـيـاضـ ما وـعـدـتـ به من تـحـقـيقـاتـ، لم تـرـتـبـ مـسـؤـولـيـاتـ، ولم تـعـتـذـرـ حتـىـ، والنـتـيـجـةـ: مـئـاتـ العـائـلـاتـ، مـنـ مختلفـ أـقـطـارـ الـعـالـمـ، تـعـيـشـ حـالـةـ اـنتـظـارـ "ـمـهـيـنـ" لـلاـسـتـدـلـالـ عـلـىـ قـبـورـ أـبـنـائـهـ، أوـ التـعـرـفـ إـلـىـ جـثـثـهـمـ، أوـ الحـصـولـ عـلـىـ دـيـاـتـهـمـ، أوـ مجرـدـ تـسـلـيـةـ القـلـوبـ بـالـوـقـوفـ عـلـىـ حـقـيقـةـ ماـ جـرـىـ لـهـمـ فيـ ذـلـكـ الـيـوـمـ وـالـأـيـامـ الـتـيـ تـلـتـهـ، عـلـماـ أـنـ السـعـودـيـةـ سـارـعـتـ، فـيـ حـيـنـهـ، إـلـىـ دـفـنـ الـكـثـيرـ مـنـ الـحجـاجـ، مـنـ دونـ إـخـطـارـ ذـوـيـهـمـ، فـضـلـاـ عـنـ اـنـطـمـاسـ هـوـيـاتـ بـعـضـ الـجـثـثـ، جـرـاءـ "ـتـبـخـرـ" كـلـ ماـ كـانـتـ الـمـمـلـكـةـ قدـ تـبـجـّـحتـ بـهـ مـنـ اـسـتـعـدـادـاتـ وـخـطـطـ، هـيـ —ـ فـيـ الـوـاقـعـ —ـ مـجـبـيةـ مـنـ جـيـوبـ الـحجـاجـ وـالـمـعـتـمـرـينـ، لـاـ مـنـ خـرـائـنـ المـشـيخـةـ النـفـطـيـةـ.

هكذا، تحولت الإدارة السعودية من "فالش" يمكن اغفار ذنبه يوماً، إلى " مجرم حقيقي" يصل في توحّشه حدّ رفض الاعتذار إلى أهالي الضحايا، وتحميل الآخرين، بكلّ عنجهية، مسؤولية حتفهم! (بعد أقلّ من أسبوع على الكارثة، لم يجد الملك سلمان بن عبد العزيز حرجاً في توجيه التهنئة إلى ولی عهده، محمد بن نایف، على "نجاح" موسم حجّ 1436هـ!). تؤكد التوصيف المتقدّم عدّة قرائن، يتصدّرها تمويه الأرقام الحقيقية لضحايا الكارثة. بُرِزَ ذلك من خلال التناقض الهائل بين ما كانت تعلنه السعودية من إحصائيات، وبين مجموع الأعداد الرسمية الصادرة من سلطات الدول الإسلامية، التي تبيّن، لاحقاً، أنّها تعرّضت، هي الأخرى، لعمليّات تلاعب، تحت ضغط المصالح المشتركة مع الرياض. ثانية القرائن الآنفة إيجام المملكة عن إقالة أيّ من المسؤولين عن إدارة شؤون الحجّ، وفي مقدّمهم وزير الحجّ، حينها، بندر بن حجّار، الذي لا يزال على رأس الوزارة حتّى اليوم، علماً أنّ ما سبق كارثة مرنى من إجراءات، على خلفية سقوط رافعة الحرم المكّي، ثبت أنّه لم يكن أكثر من محاولة للتسكيت، إذ لم تك تمرّ أشهر على منع السعودية "مجموعة بن لادن"، إحدى أكبر شركات المقاولات في

المملكة (تتوالى المجموعة أعمال التوسعة في الحرم المكي، وهي صاحبة الرافة التي سقطت في 11 أيلول 2015 داخل الحرم)، من الدخول في مشاريع جديدة، حتّى مصدر مرسوم ملكي بـ"إعادة تصنيف الشركة" وعودتها إلى تنفيذ المشاريع الحكومية، ورفع حظر السفر الذي فُرض على كبار مسؤوليها". أمّا ثالث الدلائل، انعدام أيّ نوع من أنواع التجاوب مع الدعوات إلى تعويض أهالي الضحايا، وتلبيس المعلومات المتّصلة بمواقع القبور. قرينة يضاف إليها المماطلة في إصدار نتائج التحقيقات، أو حتّى كشف بعض خيوطها، على الرغم من مرور عام كامل على الفاجعة، في إشارة شديدة الوضوح إلى أن السعودية راهنت، ولا تزال، على تكفّل الزمن بإنساء المسلمين عامّة، وذوي المتوفّين والمصابين خاصّة، هول الحدث، إلى جانب تعوييلها على استثمار نجاح محدود متوقّع في موسم 1437 هـ.

رهان تبيّن قاعدة البيانات التي حصلت عليها "الأخبار" (وتنشرها في ملف على موقعها الإلكتروني)، أنّه ليس أكثر من "رسم على ماء"، لكون الفشل في إدارة مناسك الحجّ وال عمرة والزيارة، وغياب الشفافية في ما يتعلّق بالحوادث التي قد تخلّل تلك الموسم، ممتدّ بين على مدار السنوات، ووّلادين، باستمرار، لمسّ راح ضحيّتها الآلاف، بالجملة وبالمنفرد. تكشف البيانات المعونة بـ"بيان بالمتوفّين خلال الفترة من 1423 هـ إلى 1437 هـ"، تحت تصنيف "حجّاج — جميع الجنسيّات"، أعداد وأسماء وأجناس وجنسيّات وأعمار وتاريخ وفاة المتوفّين خلال السنوات الـ 14 الأخيرة، دون إيضاح ما إذا كان ذلك يشمل المعتمرين أو أنّه مقتصر على الحجّاج. على امتداد 3121 صفحة ترتفع بيانات 90267 حاجًا لقوا حتفهم في الأراضي المقدّسة، في تلك الفترة. رقم قد تصحي أمامه كارثة من مجرّد تفصيل.

حتّى لو أخذنا بالحسبان أن السعودية استقبلت خلال الفترة المذكورة عشرات الملايين من الحجّاج والمعتمرين، جلّهم من كبار السنّ، الذين ترتفع احتمالات مفارقتهم الحياة، سواء "قضاءً وقدراً"، أو لعدم استطاعتهم تحمّل الزحام والجهد، فإن الرقم يبقى مُفرّغاً إلى حدّ أنّه يقارب حصائل الحروب الفتّاكـة الكبـرى. من المفيد، هنا، استرجاع بعض الأرقام المعلنة، رسميّاً، من قبل السعودية خلال أبرز حوادث الحجّ. بحسب إحصاءات السلطات، توفّي جرّاء ما تسمّيه المملكة "حوادث تدافع" فقط، ما بين 1990 و2015، قرابة 3200 حاج. وإذا ما أضفنا إلى هذه الحصيلة ضحايا حوادث متفرّقة، من مثل الحرائق والانهيارات والاشتباكات، وقعت ما بين 1975 و2015، يرتفع الرقم إلى نحو 4500 حاج متوفّ. أمّا البيانات المخبأة، فإنّها تظهر أن مناسك الحجّ "قتلت"، خلال 14 عاماً فقط، أكثر من 90 ألف شخص.

ما تفسير ذلك؟ أمر واحد، أن السعودية لم "تكذب" على الرأي العام الإسلامي في كارثة مني فحسب، بل إن التعميم والإيهام شكلاً استراتيجية ثابتة لها على مرّ عقود، في محاولة لتفعيل العجز والفشل، وإبقاء يدها محكمة على إدارة الحجّ، التي تمثّل، عمليّاً، الورقة الثانية بعد النفط، في تضخيم دور المملكة السياسي إقليميًّاً ودوليًّاً. في تفاصيل الوثيقة، يتبيّن أن الأرقام التي تداولتها بعض

الجهات لم تكن بعيدة عن الواقع، إذ خلافاً لما أعلنته الرياض من أن عدد ضحايا كارثة مينى بلغ 769 قتيلاً فقط، وخلافاً أيضاً لما أحصته الوكالات العالمية والذي لم يتجاوز، في أكبره، 2221 قتيلاً، فإن العدد الحقيقي لمن "قتلهم" الحجّ في 2015 يبلغ، بحسب البيانات المسرّبة، ما لا يقلّ عن 7000 شخص، معظمهم سقطوا في فاجعة مينى، يليهم ضحايا حادثة سقوط رافعة الحرم المكي. مأساة تتجلّى، بوضوح، في البيانات، حيث سُجِّل المئات من الضحايا (قراة 1600) تحت مسمّى "مجهول رقم كذا" أو "مجهول" (مجهول الاسم أو بعض الاسم أو الجنسية). والأفطع مما ذُكر، أن بعض المتوفّين أُشير إليهم بصفة "أشلاء" أو "تجميع أشلاء"! المفارقة المفاجأة أن ما جرى تداوله على نطاق واسع، في الأشهر الماضية، من أن معظم الوفيات تنتمي إلى الجنسية الإيرانية، ليس دقيقاً. في متن الوثيقة، يتضح أنّه، إضافة إلى مئات المجهولين، ثمة أرقام هائلة في تعداد ضحايا دول إسلامية أخرى من مثل مصر وباكستان وإندونيسيا. أرقام تقارب العدد المعلوم من الضحايا الإيرانية، بل تتجاوزه أحياناً.

بناءً على كلّ ما تقدّم، تزاحم الأسئلة عن ارتضاء الدول الإسلامية إدارة آل سعود للحرمين الشريفين، حتى الآن. على الرغم مما أثبتته عشرات العقود من استهتار بالإرث الإسلامي لمصلحة المشاريع العمرانية التي يريدها الملوك والأمراء رافعة لأرصفتهم السياسية، وفشل ذريع في إدارة المناスク وحماية أرواح الحجاج والمعتمرين، والاستثمار في "خدمة الحرمين" لكسب مشروعية دينية، لم تُستخدم إلا لتغطية تصدير الفكر الوهّابي التكفيري إلى الحاضر الإسلامي، ورفد المشروع السياسي لآل سعود، لا يزال الغطاء الإسلامي ممتدّاً على الإدارة السعودية لمناسك الحجّ. فكم من الكوارث تحتاج حكومات الدولة الإسلامية لترفع هذا الغطاء؟ وإذا كانت الذريعة، في ما مضى، غياب حجّة دامجة على الفشل والتديس، فبين يدي الرأي العام الإسلامي، اليوم، وثيقة تثبت بعضاً من ذلك، والذي قد يكون ما خفي منه أعظم.

السعودية: إدارتنا للحج أبدية!

أعرب المتحدّث باسم الأمم المتّحدة، استيفان دوجاريك، عن الأمل في أن "لا تقع أيّ" حوادث خلال موسم الحجّ في السعودية، للعام الحالي، وأن تجري المناسك في أجواء من السلام". وجاء تصريح دوجاريك في وقت يحتمد فيه السجال بين السعودية وإيران، على خلفية مطالبة الأخيرة بـ"إدارة بديلة" لمناسك. وفي آخر فصول هذا السجال، قال مندوب السعودية لدى جامعة الدول العربية، أحمد القطّان، إن "المملكة ستبقى الوحيدة المختصّة بتنظيم الحج، إلى أن يرث الأرض ومن عليها"، واصفاً تصريحات المرشد الإيراني بـ"البذيئة والمسيئة". في غضون ذلك، دعا وزير الخارجية البحريني، خالد آل خليفة، إيران إلى "وقف محاولتها تسييس فريضة الحجّ"، فيما أيّدت الخارجية المغربية "دعوة السعودية إلى إبقاء الحجّ بعيداً عن أيّ محاولات للتسييس". وأسف رئيس الشؤون الدينية التركي، محمد غورماز، من جهته، لمقاطعة الإيرانية لمناسك، حاملاً على "عدم الخلط بين المشاكل السياسية وأداء عبادة

الحج".

في المقابل، طالب وزير العدل الإندونيسي، ياسونا لاولي، السعودية بزيادة حصة بلاده من الحجاج، بعد الكشف عن محاولة مئات الإندونيسيين التوجه إلى الحج، باستخدام جوازات سفر غير قانونية.